المبحث الأول

مفهوم التنمية لغة واصطلاحًا

التنمية لغة من النماء : هي الزيادة والكثرة[1] والتنمية هي العمل على إحداث النماء . ويتم توجيه الجهد التنموي وفقًا للمفهوم الذي تؤمن به الجماعة البشرية التي تضطلع به. على ذلك، كان لزامًا علينا التعرف على مفهوم التنمية في كل من الفكر الوضعي والفكر الإسلامي.

نقوم بذلك في مطلبين، هما على التوالي :

- المطلب الأول : مفهوم التنمية في الفكر الوضعي.
- المطلب الثاني : مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي.

المطلب الأول

مفهوم التنمية في الفكر الوضعي

استخدم الاقتصاديون الوضعيون لفظ التنمية الاقتصادية Economic Development – للإشارة إلى الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي[2] ارتفاعًا تراكميًا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخدامًا أكفأ وأشمل، بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[3].

قد عرف الفكر الإنمائي الوضعي تعريفات لمفهوم التنمية الاقتصادية بعدد المفكرين الذين كتبوا في هذا المجال، وبعدد التجارب التنموية التي خاضتها مختلف الاقتصاديات.

سنقتصر في دراستنا - بمشيئة الله - على ثلاثة فقط من النماذج التنموية الناجحة تاريخيًا، مع استعراض جانب من الفكر الوضعي الإنمائي.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب. مرجع سابق: المجلد السادس، ص٤٥٥١.

(2) per capital real income.

(3) El Ghazali (Abdel Hamid) : Planning for Economic Development (The Modern Cairo Book, Cairo, 1971) P: 5.

(١) النماذج التنموية الناجحة تاريخيا:

إن نجاح اقتصاد ما في تحقيق التنمية الاقتصادية يحدد قدرته في تنفيذ مهامه، وإذا ما كان اقتصادًا متخلفًا أو متقدمًا.

لقد عرف الجنس البشري وضعيًّا، وفقًا للتتابع الزمني: الاقتصاد البدائي، اقتصاد الرق، الاقتصاد الإقطاعي، الاقتصاد الحرفي، الاقتصاد الرأسمالي، الاقتصاد الاشتراكي. ويعتبر الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي هما النموذجان الوضعيان المطروحان في ساحة التطبيق[١]. ويضم هذان النموذجان تجارب إنمائية ناجحة تاريخيًّا، هي تجربة النموذج الإنجليزي، والنموذج الروسي، والنموذج الياباني.

ا ـ النموذج الإنجليزي:

قام هذا النموذج على أساس المذهب الرأسمالي الغربي، الذي يعتمد على مبدأ المشروع الفردي الحر، وإقرار المنافسة الحرة بين الأفراد في سبيل كسب معاشهم[٢]. فقد ارتبطت الرأسمالية بالتلقائية والحرية الفردية Laissez Faire Laissez Passer حيث تحقق مكيكانيكية السوق أو جهاز الثمن، التوازن الاقتصادي المنشود. وترتكز ملكية أدوات الإنتاج المادية في أيدي الأفراد، يتحكمون فيها بغية تحقيق أكبر كسب مادي ممكن. وقد اعتمد نجاح النموذج الرأسمالي على دور المنظم في تطبيق ابتكارات الفن الإنتاجي التي تزيد من الكفاءة الاقتصادية والقدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المتاحة.

إن النموذج الرأسمالي قد تطور تاريخيًا. فقد كانت الرأسمالية التجارية – Mercantilism – هي البداية المبكرة للرأسمالية، إلا أن الثورة الصناعية، وما صاحبها من تطورات واسعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أعطت النموذج الرأسمالي صفاته الأساسية، والتي كانت أشد وضوحًا في الاقتصاد الإنجليزي كما وجدت لها صيغًا متباينة في كل من اقتصاد فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) الغزالي: مقدمة في الاقتصاديات الكلية، مرجع سابق، ص ٣٧٣.

(2) Dobb (Maurice): Studies in the Development of Capitalism (Routledge & Kegan Paul Ltd, London. U.K. 1959) P:3

في كل الحالات استطاع النموذج الرأسمالي بشكله - والمطبق في هذه الاقتصاديات - تحقيق أعلي مستويات التنمية الاقتصادية، المؤدية إلي خلق جهاز إنتاجي ضخم يمارس مستويات النشاط الاقتصادي[1].

قد ساهمت العديد من العوامل على إنجاح النموذج الإنجليزي للتنمية الاقتصادية، تدريجيًا، خلال فترة طويلة نسبيًا بلغت ٢٠٠ سنة. ومن أهم هذه العوامل توافر الأسواق كمصدر للموارد الخام الأساسية وكمنفذ للمنتجات النهائية، وتوافر ظروف بيئية مواتية أدت إلى ما يسمي بالطبقة المتوسطة التي أفرزت عنصرًا أساسيًا من عناصر العملية الإنتاجية، وهو عنصر المهارات الإدارية والتنظيمية، وما ترتب عليه من موجة الابتكار والاختراع وتقدم الفن الإنتاجي، كما سمح تراكم رؤوس الأموال بالتطبيق العملي للفنون الإنتاجية المستحدثة، ذلك بالإضافة إلى المناخ السياسي الموائم الذي دفع بالإنتاج إلى التنمية في ظروف مشجعة.

ب - النموذج الياباني.

حققت التجربة اليابانية معدلات نمو سريعة نسبيًا، بالمقارنة بالتجربة الأولي. وقد قامت هذه التجربة على أساس التقليد أو نقل الطرق الإنتاجية الناجحة في النموذج الرأسمالي الغربي. وقد أعتمد هذا النموذج على قدر كبير من الإجبار، خاصة في مجال التمويل من القطاع الزراعي، كما تميزت التجربة بوجود طبقة من رجال الأعمال Samurai Bureaucrats، نشطت أساسًا في القرن ١٨، ١٩، وقامت بالمشروعات الإنتاجية ذات المخاطر المرتفعة[2].

قد اتسمت التجربة اليابانية بطابع القومية والاعتماد على المشروعات الصغيرة بصفة رئيسية، إلى جانب التعاون الوثيق بين القطاعين التنظيميين الرئيسيين: وهما القطاع الحكومي، والقطاع الخاص أو الفردي. وقد شكلت هذه العلاقة التكاملية الإنمائية - التي لم تتوافر لأي من التجارب الإنمائية الأخرى - أحد المتغيرات الأساسية في إنجاح النموذج الياباني. إلا أن تمويل هذه التجربة قام على استغلال أصحاب في

---

(١) نافق (صلاح الدين) النظم الاقتصادية المعاصرة (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٣) ص٨٨.

(2) El Ghazali: Planning for Economic Development, op .cit., p : 30.

إنجاح النموذج الياباني. إلا أن تمويل هذه التجربة قام على استغلال أصحاب الدخول المنخفضة، وخاصة في القطاع الزراعي. ولذلك سميت التجربة اليابانية بنصف الإجبارية Semi - enforced رغم أن هذا الفائض الزراعي شكل عنصرًا استراتيجيًا هامًا في عملية تمويل التنمية اليابانية.

ج – النموذج الاشتراكي:

بدأت هذه التجربة في الاتحاد السوفيتي على أساس مبدأ المركزية المتطرفة والتخطيط المركزي الشامل لتوجيه الإنتاج توجيهًا يتفق وحاجات المجتمع، ولتوزيع الناتج القومي وفقًا لمتطلبات العدالة الاجتماعية بربط العائد بالإنتاجية، عملاً بمبدأ «من كل حسب عمله»[1]. كما قامت هذه التجربة على ملكية الدولة لكل أدوات الإنتاج، فلا مكان للمشروع الفردي الحر.

لقد ترتب على التطبيق العملي لهذه المبادئ تكاليف سياسية واجتماعية وإنسانية باهظة عمليًا. إلا أن هذه التجربة تميزت بسرعة نسبية في تحقيق معدلات نمو عالية، على الرغم من الفشل النسبي لها في تنمية القطاع الزراعي، الذي يمثل قطاعًا رئيسيًا في النشاط الاقتصادي[2].

لقد حاول النموذج الاشتراكي مواجهة المصاعب العملية التي يتعرض لها، بتصحيح مساره لمعالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها. وتمثلت عملية التصحيح في إجرائيين أساسيين. فعلي المستوي النظري نادت الثورة الليبرمانية[3] بضرورة إدخال حافز الربح على مستوي الوحدة الإنتاجية لرفع الكفاءة الإنتاج بهذه

---

(١) الغزالي: (عبد الحميد): الأسس الفكرية والمادية لعملية تطور النظام الاقتصادي. في محاضرات في الاشتراكية (دار النشر للجامعات المصرية: القاهرة، سنة ١٩٧٠) المجلد الأول. ص١٧٩ – ١٨٦.

(٢) يرجع هذا القصور إلى أن التخطيط المركزي الشامل لا يستطيع في الواقع أن يأخذ كل المتغيرات المؤثرة في عملية الإنتاج الزراعي في الحسبان، خاصة تلك المتغيرات الخارجية المؤثرة في دالة الإنتاج الزراعي، كالظروف المناخية والجوية علي سبيل المثال. في الغزالي محاضرات في التخطيط الاقتصادي. مرجع سابق

(٣) نسبة الى Liberman الذي نادي بمرونة الخطة المركزية في:
Robert (Paul): Petit Robert, 2 (Le Robert, Paris, 1984) P: 1064.

الوحدات. أما على المستوي التطبيقي، فقدت نادت الثورة الخروشوفية[1] بضرورة اتباع نوع من اللامركزية في ظل ميكانيكية عامة مركزية.

من الاتجاهات التصحيحية التي ظهرت تطبيقيًا في التجربة الاشتراكية، ما حدث في النموذج الصيني، هو نموذج كان شديد التطرف للنموذج الاشتراكي، من دعوة حديثة للأخذ ببعض أساسيات النموذج الرأسمالي لتحقيق تنمية جادة للإمكانات الاقتصادية للمجتمع الصيني[2]. إلا أن المحاولات التصحيحية العديدة لم تفلح في الإبقاء على التجربة الاشتراكية، فكان ما شاهدناه من انهيار مدو لها في الاتحاد السوفيتي، جاء تأكيدًا لسلبياتها العديدة.

(٢) الفكر التنموي الوضعي :

يتضمن تاريخ الفكر التنموي الوضعي مدرستين رئيسيتين، ووفقًا للتسلسل التاريخي تضم المدرسة الأولي مجموعة الاقتصاديين من آدم سميث حتى ثلاثي هارودر ودومار وهانسن، أما المدرسة الثانية فتضم اقتصادي الفكر التنموي.

أ- **بالنسبة للمدرسة الأولى** : فإنها مدرسة الاقتصاديين الكلاسيك ثم ماركس والكلاسيك المحدثين Neo - Classics وكينز، وأخيرًا هارود ودومار وهانسن.

لقد تركزت دراسات هذه المدرسة – بصفة أساسية – على مشاكل مرتبطة بنموذج الاقتصاديات الغربية المتقدمة والتي تختلف عن نماذج الاقتصاديات المتخلفة، إلا أن هذه المدرسة قد ساهمت في إبراز بعض العوامل الأساسية المسببة للتخلف، وخاصة في الصيغة الماركسية . ومن ناحية أخري، عمل اقتصاديو هذه المدرسة على إبراز العديد من العوامل الهامة في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لغالبية الدول المتخلفة .

لقد أبرز الاقتصاديون الكلاسيك – وبخاصة مالتس وريكاردو – أهمية العنصرين الأساسيين في إعاقة العملية التنموية، وهما : ارتفاع معدلات الزيادة

---

(١) نسبة إلى Nikita Khroutchev (1894 - 1971) الذي تولي رئيس مجلس الحزب الشيوعي السوفيتي.

(2) El Ghazali: Planning for Economic Development, op .cit., pp: 37 38 .

السكانية وندرة الموارد الطبيعية، والتي تؤدي إلى استمرار التخلف، بحيث لا يؤدي التقدم الطبيعي للمجتمع إلا إلى حالة ركود Stationary، حيث تعيش الغالبية العظمى لأفراد المجتمع عند مستوى الكفاف Minimum Subistence Level[1] ويعرف هذا النموذج في مجال الفكر التنموي بالنموذج التدريجي للنمو والركود . Gradualistic Model of Growth & Stagnation[2].

بالنسبة للفكر الماركسي، فقد قدم عاملين يمكن أن يسهما في عملية التنمية، وهما : تغيير نظام ملكية عوامل الإنتاج والدور الهام الذي يمكن أن يلعبه عنصر رأس المال في دفع عملية التنمية، وأهمية التقدم التكنولوجي في استغلال أفضل وأكفأ للموارد الإنتاجية المتاحة، ويعرف النموذج الماركسي للتنمية الاقتصادية المرحلية والدمار The Stages Model of Growth & Collapse[3].

أما مجموعة الاقتصاديين الكلاسيك المحدثين، فقد ارتكز فكرها أساسًا على معالجة المشكلات الاقتصادية قصيرة الأجل. فأكدت على أهمية إعادة توزيع الموارد للوصول إلى أفضل توزيع ممكن للموارد المتاحة Optimum allocation of existing resources[4] من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية .

يدور فكر شومبيتر Schumpeter أساسًا حول الأهمية الاستراتيجية لعنصر الابتكار والتجديد اللذين يكونان ما يطلق عليه بالمهارات التنظيمية، أو أهمية عنصر التنظيم في تصميم وإنجاح العملية التنموية.

لقد ركز الفكر الكينزي Keynes على معالجة مشكلات الاقتصاديات المتقدمة من خلال نظريته في العمل والتشغيل والفائدة والنقود . وترجع الثورة الكينزية إلى محاولة وضع السياسات المعالجة لمشكلة انخفاض الطلب الكلي الفعلي، والتركيز على ضرورة التدخل الحكومي المباشر من خلال السياسات المالية المختلفة، وعن طريق

---

(1) See Schumpeter (Joseph) History of Economic Analysis (Oxford Univ. press, N.Y., 1954) part II. Ch. 5 & part III, Ch. 4.
(2) El Ghazali: Planning for Economic Development; op .cit., p:31.
(3) Ibid. P: 32.
(4) See Marshall (Alfred): Principles of Economics (Macmillan, London, 1922, 8th ed.) in El Ghazali: op. cit., P: 32.

القيام باستثمارات عامة بغض النظر عن الحاجة الحالية لمثل هذه الاستثمارات.

أما الاقتصاديون اللاحقون بعد كينز، فقد أكدوا على ضرورة إضافة الدور الهام لرأس المال، ويتضح ذلك بصفة خاصة - في تحليل هارود ودومر Harrod – Domar Analysis.

بالنسبة لفكر هانسن فقد اهتم بإبراز خطورة الضغوط التضخمية - وخاصة التضخم السعرى - على إنجازات الدول المتقدمة، وما تؤدي إليه من ركود إنتاجي طويل الأجل Secular Stagnation[1] لعدم تناسب أسعار موارد الإنتاج - وبالتالي أسعار السلع الإنتاجية - مع الإنتاجية المرتفعة، وما يؤدي إليه ذلك من اختلالات هيكلية، في العملية الإنتاجية، مما يستلزم تدخل الدولة للحد من التضخم السعري عن طريق التحديد المباشر للأسعار أو عن طريق غير مباشر من خلال السياسات المالية[2].

ب - **المدرسة الثانية في تاريخ فكر التنمية الاقتصادية** : هي مدرسة الفكر التنموي الحديث، وتتكون من الاقتصاديين المشتغلين بالتنمية، والذين يرفضون - من البداية - تطبيق النموذج الغربي للتنمية على الدولة المتخلفة إلا انهم يستخدمون الأسلوب والمتغيرات ذات العلاقة بمشكلة التخلف. وقد اهتمت هذه المدرسة بكيفية إحداث التنمية من خلال دراسة العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد. فقد اهتموا بقضية: من أي القطاعات تبدأ التنمية؟ هل يجب أن تبدأ من القطاع الزراعي أم من القطاع الصناعي؟ وهل يجب اتباع سياسة النمو المتوازن أم سياسة النمو غي المتوازن؟ وبصفة عامة، فقد أمدت هذه المدرسة الفكر التنموي بمجموعة من النظريات: منها نظرية الثورة الصناعية Industrial Revolution، ونظرية الثورة الصناعية Agricultural Revolution، ونظرية الدفعة القوية Big push، ونظرية الجهد الأدنى الحساس Minimum Critical Effort، ونظرية مراحل النمو

---

(1) See Hansen: Full Recovery or Stagnation (N.Y., 1938) & Fiscal Policy & Business Cycles (N.Y., 1941) in El Ghazali: op. cit., P:32.

(٢) الغزالي: من محاضرات التخطيط الاقتصادي. مرجع سابق.

والانطلاق Take Off ، ونظرية الاختراق ونظرية القفزة الكبيرة للأمام Break Through Great Leap Forward ونظرية الآثار الأمامية والخلفية، وغيرها . وترتكز كل هذه النظريات على فكرة أساسية وهي ضرورة بذل تنموي كبير حتى يمكن التغلب على العوامل المسببة للتخلف، والبدء في التنمية الاقتصادية[1] .

انتقادات مفهوم التنمية في الفكر الوضعي :

تتضمن النظريات الوضعية للتنمية الاقتصادية والتجارب التنموية الناجحة تاريخيًا الكثير من المثالب على المستوي النظري وعلي المستوي العملي أو التطبيقي، وأصدق دليل على ذلك ما تعانيه الاقتصاديات الوضعية من مشكلات هيكلية، ومنها ظاهرة التضخم الانكماشي أو الانكماش التضخمي .

فمن الناحية التطبيقية لم تقدم هذه المدارس الفكرية والتجارب التنموية عوناً يعتد به للاقتصاديات المتطلعة إلى التقدم والنمو .

ذلك أن ما وضعته هذه المدارس من نظريات، وما انتهجته هذه التجارب من استراتيجيات، جاء نابعًا - وبالدرجة الأولى - من الظروف المحلية لكل اقتصاد، وما يواجهه من مشكلات، فضلاً عن اتباع استراتيجيات للتنمية تتفق وظروف وإمكانيات الاقتصاديات التي تطبق فيها . وتختلف - بطبيعة الحال - هذه المشاكل عن تلك التي تعاني منها الاقتصاديات المتخلفة، كما تختلف إمكانيات كل منهما .

كذلك اتضح هذا القصور عند تطبيق النظريات في تجربة الاقتصاديات الأوروبية التي حطمتها الحرب لعالمية، حيث حدث انحراف في الواقع المتحقق عن كل توقعات الاقتصاديين، الذين خططوا لإعادة بنائها على أساس من الموارد المالية المتاحة في ذلك الوقت، وكانت قليلة نسبيًا[2] .

عندما اسقط في أيدي الاقتصاديين حينذاك، حيث لم تستطع حساباتهم التقليدية إلا أن تفسر جزءًا يسيرًا من النمو الكبير المشاهد، أرجعوا بقية ذلك

(1) El Ghazali : Planning for Economic Development:, op. cit., pp:33-34.
(2) Shultz (Theodore) : Investment in Human Capital in Blaug (ed): Economics of Education, (Penguin Modern Economics, G.B.1968) p.20.

النمو إلى ما أطلق عليه العامل المتبقي Residual Factor[1] وقد أثبتت أرقام العنصر المتبقي هذه حقيقة هامة، وهي أن التنمية ليست مجرد زيادات في مدخلات العوامل المادية، وإنما هي تغيير جذري ومستمر في أسلوب استخدام هذه العوامل . فالنمو لا يعتمد على ساعات العمل ورأس المال فحسب، وإنما يعتمد على مهارات، ومعرفة، ونوعية الذين يعطون التنمية اتجاهها ومحتواها، أما من الناحية التحليلية، فنجد أن كل مناهج الفكر التنموي تشترك في أنها مناهج جزئية.

بالنسبة للمنهج الفردي الجزئي، فإنه يرتكز على أن سبب التخلف الاقتصادي يعود إلى عامل «وحيد» كندرة رأس المال، أو ندرة عنصر التنظيم، أو ندرة العمل الماهر، أو ندرة الموارد الطبيعية، أو حتى الظروف الجوية والمناخية . وهذه التفسيرات مرفوضة - بالقطع - لجزئيتها، ولأنها لا تصلح تفسيرًا أو علاجًا لكل أو لغالبية حالات التخلف.

أما المنهج الكمي الجزئي، فإنه يعتبر أن سبب التخلف يرجع إلى طبيعة وخصائص المتغيرات الاقتصادية القابلة للقياس كميًا، وهي ما اصطلح على تسميته بالموارد الإنتاجية من أرض أو موارد طبيعية، وعمل، وموارد بشرية، ومهارات إدارية وتنظيمية، ومستوي الفن الإنتاجي، ومستوي التكنولوجيا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية . ورغم شمول هذا المنهج بالنسبة للمناهج الفردية السابقة، إلا أنه ما زال يعاني من أنه منهج جزئي.

---

(1) Bowman: The Human Revolution in Blaug (ed): op. cit., p: 109.

وقد تناوله المفكرون الاقتصاديون بالدراسة، اختلفت تفسيراتهم له، ومنهم:

Solow: Technical Progress, Capital Formation & Economic Growth (American Economic Review, Vol. 52, 1962) in Blaug (ed) op. cit. p.109/Arrow, (Review of Economic Studies, Vol. 29, 1962) quoted by Bowman in Blaug (ed): op. cit., pp:109-110.

اهتمت الدراسات التحليلية الاقتصادية بدراسة أهمية ومدي هذا العنصر، فحددت بعض هذه الدراسات أن النسبة بين معدل النمو السنوي للعنصر المتبقي إلى الناتج بـ ٥٠% وذلك في ألمانيا خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥١، بينما بلغت ٤٧% للاقتصاد الأمريكي في الفترة من السنة ١٩٤٨ - ١٩٦٠، وكانت أقل مساهمة للعنصر المتبقي هي ٢٥%، وذلك بالنسبة للاقتصاد البريطاني خلال الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٩. راجع:

Domar (E), Eddie(s.M) Harrick (B) Hohenberg (P), Intriligator (M), Miyamato (I): Economic Growth & Productivity in U.S, Canada, U.K., Germany and Japan in The Post-War Period (Review of Economics & Statistics, Vol. XLVI, Feb. 1946, No. 1) quoted by Gill (Richard): Economic Development: Past & Present (Prentice - Hall of India, New Delhi, 1970) P: 27.

أما المنهج الاجتماعي الشامل الذي يُرجع التخلف إلى طبيعة وخصائص العوامل غير المادية، وغير القابلة للقياس كميًا، أي العوامل الاجتماعية، بالمعني الواسع، من اجتماعية وسياسية وحضارية وثقافية وفلسفية ونفسية .... الخ وذلك فإنه أيضًا يتسم بالجزئية رغم شموله لعدد من العوامل الهامة، لأنه يفترض أن المتغيرات الاقتصادية، تعد في أفضل معالجة لها، ثانوية أو محايدة[١]. وأخيرًا، نجد أن نظريات الفكر الوضعي، والتجارب التنموية الغربية، والشرقية، تشترك في تركيزها على جانب واحد من عناصر النشاط الاقتصادي، يعتبره الاقتصاديون الغربيون الطريق الوحيد إلى التنمية، ذلك هو جانب الإنتاج دون التوزيع[٢]. ومن ذلك نجد أن اهتمام بعض الاقتصاديين - أمثال كينز - بجانب الطلب لم يكن إلا من أجل الوصول إلي حل للمشاكل التي كان يعاني منها جانب العرض أو الإنتاج أثناء الكساد الكبير The Great Depression في الثلاثينات من هذا القرن[٣].

إن هذا التحديد والتخصص في علاج المشاكل الاقتصادية، قد أدي إلى عدم استمرارية نجاح العملية التنموية، بل إنه أدي إلى عدم استقرار الاقتصاديات المتقدمة، التي أصبحت عرضة للهزات والتقلبات الاقتصادية التي تتوافد عليها في صورة موجات متعاقبة، ثم أصبحت هذه الدورات الاقتصادية Business Cycles[٤] من سمات الاقتصاديات المتقدمة[٥] وقد تعددت أنواعها، ومسمياتها، تبعًا لطول الدورة ومداها[٦].

---

(١) الغزالي (عبد الحميد) تعقيب على بحث: التمويل والتنمية في إطار الاقتصاد الإسلامي المقدم من د/حاتم القرنشاوي في الندوة الدولية بعنوان: موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث (القاهرة، ٢ - ١٠ شعبان سنة ١٤٠٦هـ/ ١٢ - ١٩ إبريل سنة ١٩٨٦م) ص٣.

(2) See Lewis (Arthur) The Theory of Economic Growth (George Allen & Unwin Ltd, London, 1960) P: 9.

(3) Hansen (Alin):A Guide to Keynes (Mc-Graw - Hill, Japan. 1953) pp: 25- 35.
وهو من ذهب إليه لويس.

(4) See Samuelson (Paul) : Economics, an Introductory Analysis (Mc-Graw - Hill Book Co., U.S.A.,1961) Ch. 14.

(٥) وهي تنتقل منها إلى الاقتصاديات الآخذة في النمو، وبذلك يعم ما تحدثه من عدم استقرار اقتصاديات الدول جميعا.

(٦) سيتم تناوله دراسة الموضوع تفصيلا في الباب الثاني، الفصل الثاني

كما أدي هذا الفصل بين جانبي الإنتاج والتوزيع في العملية التنموية، والتركيز على مضاعفة الإنتاج . مع افتراض أن التوزيع يحقق تلقائيًا الصالح العام، أدي هذا إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء سواء على المستوي الدولي، أو على المستوي القومي بين أفراد المجتمع، مما كان له أثاره الوخيمة على تزايد فقر الفقراء من الدول والأفراد، مع تزايد غني الأغنياء[1].

المطلب الثاني
مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي

لم يعرف الفكر الإسلامي تعبير التنمية الاقتصادية . غير أنه تضمن من المصطلحات ما يحتوي على مضمون مصطلح التنمية، وكان أقرب تعبيرًا عن العملية التنموية . ومن هذه المصطلحات: التمكين – الإحياء – العمارة .

التمكين: في اللغة هو اتخاذ قرار وموطن. كما يفيد السيطرة والمقدرة على التحكم. فتمكن المكان استقر فيه، وأمكنه من الشيء جعل له عليه سلطاناً وقدرة وسهل عليه وتيسر له[2].

يقول تعالي: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾[3].

يري علماء التفسير أن هذه الآية تفيد كلاً من المعنيين[4]. فقد هيأ الله للإنسان وضع السيطرة على الطبيعة، وطلب منه تحقيق ذلك، أي أنه يكون قد طلب منه – بتعبير آخر – تحقيق التنمية الاقتصادية[5].

---

(١) وهو ما توضحه أرقام نشرات الأمم المتحدة حول مستويات الدخل الفردي، وتوزيعات الإنتاج والدخل والتجارة بين دول العالم.

(٢) المعجم الوسيط، مرجع سابق.المجلد الثاني، ص٨٨١ – ٨٨٢.

(٣) سورة الأعراف: الآية رقم ١٠.

(٤) الصابوني (محمد علي): صفوة التفاسير (دار القرآن الكريم. بيروت. سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م) المجلد الأول، ص ٤٣٧. الزمخشري. الكشاف، مرجع سابق، المجلد الثاني. ص٨٩.

(٥) دنيا (شوقي أحمد). الإسلام والتنمية الاقتصادية (دار الفكر العربي، القاهرة. ١٩٧٩، ط١) ص٨٧.